



مع عودة طالبان إلى الحكم

ما هي أولويات السياسة الهندية اتجاه أفغانستان؟

الوقاف/ الأحداث الأخيرة في السفارة الأفغانية في الهند وحالة عدم اليقين المستمرة بشأنها، أدت إلى إعادة تسليط الضوء مرة أخرى على مستقبل العلاقات بين الهند وأفغانستان وكيفية تفاعل نيودلهي مع حكومة طالبان. في هذا السياق، تعكس ردود الفعل المرتبطة والمتشككة من وزارة الخارجية الهندية التي تدعو الأطراف فقط إلى حل المشاكل الداخلية في السفارة، إلى حد ما الاستراتيجيات والمقاربات العامة للسياسة الخارجية لهذا البلد تجاه التطورات في أفغانستان على مدار السنوات القليلة الماضية. في هذه الظروف، تكمن القضية الرئيسية في العوامل والاعتبارات الكامنة وراء استمرار حالة الشلل والارتباك التي تعاني منها الدبلوماسية الهندية ذات الخبرة في مجال أفغانستان، وبشكل خاص في مواجهة حكومة طالبان.

الخلفية التاريخية للعلاقات بين نيودلهي وطالبان

بقدر ما تتطور العلاقات الحالية بين نيودلهي وطالبان في ظروف غامضة ومعقدة، كان هناك قدر كبير من الوضوح في هذه العلاقات خلال فترة الحكم الأولي لطالبان على أفغانستان. في التسعينات، لم تردد الهند في دعمها للحكومة الشرعية للرئيس الراحل برهان الدين رباني وتحالف المعارضة لطالبان. بعد سقوط طالبان وإقامة النظام الجمهوري في أفغانستان، ارتقت الهند إلى مصاف أكثر حلفاء كابول ثقة وقرباً، وفي الوقت نفسه أصبحت ثاني أكبر بلد مستمر في القطاعات التنموية في أفغانستان. وعلى مدار تلك السنوات، امتنعت نيودلهي تماماً عن أي اتصال مع طالبان، حتى عندما طلب الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في ذروة فترة النظام الجمهوري من نيودلهي الاتصال ببعض عناصر طالبان التي كانت غير راضية عن الهيمنة الباكستانية، أكد وزير الخارجية الهندي آنذاك رفض هذا الطلب مشيراً إلى أن: "هناك من يميز بين طالبان الجيدين والسيئين، لكنني لا أجد مثل هذا التمييز؛ لأنني اعتقد أن لطالبان مذهباً واحداً فقط وهو مذهب العنف". ومع ذلك، بدأت هذا النهج في الظهور في السنوات الأخيرة من عمر النظام الجمهوري عندما بدأ وشيكاً أن تصبح طالبان

شريكة في المستقبل السياسي لأفغانستان. فقد أقيمت نصائح كبار المسؤولين مثل كرزاي وخبيل زاد المسؤولين الهنود بضرورة إقامة بعض أشكال الاتصال مع طالبان، في حين أن الانهيار التدريجي للنظام الجمهوري من ناحية أخرى، دفع في النهاية المسؤولين الهنود للالتفات بضرورة إقامة مستويات من العلاقات مع طالبان.

على الرغم من أن التاريخ الدقيق لأول اتصال غير رسمي بين الطرفين ليس واضحاً تماماً، إلا أنه من الواضح أنه بحلول عام ٢٠١٩ كان هناك اتصال بين طالبان وحكومة نيودلهي. في حين أقصبت نيودلهي تماماً عن محادثات السلام بين الأفغان عقب التوقيع على اتفاقية الدوحة بين الولايات المتحدة وطالبان، إلا أن الأمريكيين قد لعبوا دور حامي مصالح الهند وأولوا بعض اعتبارات نيودلهي بعض الاهتمام في هذه الاتفاقية. مجرد بدء طالبان الجولة الثانية من حكمها لأفغانستان، أوقفت الهند فوراً جميع علاقاتها الرسمية مع طالبان، وأنهت تعاونها مع كابول. كان استمرار هذا النهج من جانب الهند من شأنه أن يمثل إلى حد ما هزيمة لسياستها الإقليمية أمام باكستان، وهدرًا لاستثماراتها الضخمة على مدى عقدين في أفغانستان، والأهم من ذلك، تحويل أفغانستان إلى نقطة عمياء من المعلومات الاستخباراتية والأمنية بالنسبة لنيودلهي.

وبالتحديد لهذا السبب، عندما أظهرت طالبان استعدادها للتفاعل مع الهند وفقاً لبعض المقتضيات وأكدت على نهجها المستقل في السياسة الخارجية، قررت نيودلهي اتخاذ إجراءات مثل إعادة فتح السفارة في كابل بشكل محدود، وإرسال شحنات طبية وغذائية، وتخصيص مساعدات تنموية بقيمة ٢٥ مليون دولار في تمريزية السنوية لعامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، لإيجاد أرضية إقامة أولى اتصالات رسمية مع طالبان. ومع ذلك، فإن أيًا من هذه الإجراءات لا يعني أن الشوك والريبة قد اختفت لدى نيودلهي تجاه طبيعة حكومة طالبان أو ارتباطها بدورها القديم باكستان. يعكس الأزمة الحالية في السفارة الأفغانية في الهند والشك الخطير لوزارة الخارجية الهندية في التنازل الكامل عن السفارة إلى طالبان وفرض القيود على سفر

المواطنين الأفغان وإقامتهم في الهند، مجرد انعكاسات صغيرة لهذه الشوك.

العوامل المؤثرة على استراتيجية نيودلهي تجاه طالبان

أدت نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلتين الشرقية والغربية وما تلاهما من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى إحداث تغييرات جوهرية في نهج واستراتيجيات الهند في مجال السياسة الخارجية. في الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية الهندية متأثرة في المقام الأول ببعض المعتقدات الإيديولوجية المستمدة من عالم ثنائي القطبية الشرقية والغربية (مثل حركة عدم الانحياز) من ناحية، والمعتقدات المتعلقة بنقاشات التنمية (التوتر بين العالم النامي والمتقدم) من ناحية أخرى، دخلت متغيرات واعتبارات واقعية معادلات السياسة الخارجية الهندية في هذه المرحلة. قد تكون هذه في تصنيف عام مقسمة إلى فئتين: المتغيرات الأمنية والمتغيرات الاقتصادية

تأثير عودة طالبان على المتغيرات الأمنية الهندية

يجب القول بالنسبة للعلاقات الهندية الأفغانية أنه منذ استقلال الهند وحتى فترة حكم طالبان الأولى في أفغانستان، كان لقضايا ومشاكل مجال الأمن أقل تأثيراً على العلاقات الثنائية. كان للبعد الجغرافي وعدم وجود حدود جغرافية مشتركة ومواقف البلدين المتقاربة في القضايا الإقليمية والدولية ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات مع باكستان، تأثير كبير على رسم مثل هذه الظروف. شكلت الفترة الأولى من حكم طالبان في أفغانستان في تسعينيات القرن الماضي، نقطة تحول جلبت المتغيرات المتعلقة بالأمن القومي إلى العلاقات بين نيودلهي وكابول.

جلب حكم طالبان على أفغانستان قضايا مثل وضع المسلمين في الهند وسيطرة هذا البلد على كشمير إلى قائمة أولويات العلاقات بين البلدين. أدى وجود مجموعات مثل جيش محمد ولشكر طيبة وحركة الأنصار في أفغانستان وتدريبها تحت راية القاعدة، إلى آثار مباشرة على الأمن في جميع أنحاء الهند وبشكل خاص أمن منطقة كشمير. من ناحية أخرى، أدى وجود

الحكم الذاتي لمنطقة كشمير، التي صادفت بالتزامن استعادة طالبان السلطة، يمكن أن توفر أسباباً معقولة لتركيز المجموعات الإسلامية بشكل متزايد على الهند.

تأثير عودة طالبان على المتغيرات الاقتصادية الهندية

أتاح إقامة النظام الجمهوري في أفغانستان وتزامنه مع نهج نيودلهي الجديد في اعتماد سياسة خارجية واقعية موجهة نحو الاقتصاد، باباً جديداً لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين. استندت نيودلهي إلى هذا الأساس لبرامجها الاقتصادية حول محورين: أولاً محور العلاقات والتعاون الاقتصادي المباشر مع أفغانستان، وثانياً الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية الإقليمية والدولية لأفغانستان. في محور العلاقات والتعاون الاقتصادي المباشر بين كابول ونيودلهي، تمكنت الحكومة الهندية من تحقيق أهدافها مع أقل قدر من العقبات. لكن بالنسبة للاستفادة من القدرات الاقتصادية الإقليمية والدولية لأفغانستان، بدأ أن الهند تواجه عقبات متعددة غالباً ما تكون خارجة عن سيطرتها.

في هذا الصدد، حالت الخصومات التاريخية بين الهند وباكستان دون بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية ذات المشاركة بين البلدين (مثل مشروع خط أنابيب السلام والاستفادة من الممر الترانزيتي الأفغاني الباكستاني للوصول إلى أسواق آسيا الوسطى). في الوقت نفسه، كان للخلافات عبر الإقليمية أيضاً تأثير كبير على خطط الهند. في مثل هذه الظروف، لا شك أن عودة طالبان إلى السلطة تسببت في مضاعفة صعوبات متابعة نيودلهي لنهجها الموجه نحو الاقتصاد في أفغانستان. على الرغم من طلب حكومة طالبان من نيودلهي مواصلة الاستثمارات الضخمة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية في أفغانستان، وعلى الرغم من إصرار الكثيرين داخل الهند على إقامة صلة أوثق مع طالبان للحفاظ على المصالح الاقتصادية في أفغانستان، إلا أنه من الواضح أن الموقف الحالي للهند يختلف اختلافاً أساسياً عن ظروفها في عهد الجمهورية. في هذا الصدد، بصرف النظر عن مسألة ضمان أمن الاستثمارات الهندية في أفغانستان، توجد شكوك حول دوافع طالبان لإقامة هذه الصلة وكذلك تماسك مواقف مسؤولي حكومة طالبان.

إضافة إلى ذلك، إن نشاط الصين البارز في أفغانستان ومحاولات حكومة طالبان الأخيرة للانضمام إلى مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، ستضرب بلا شك بالمكانة الاقتصادية للهند في تلك الدولة. وباختصار، يجب الاعتراف بأن نهج الهند الموجه نحو الاقتصاد في أفغانستان قد وصل إلى نهاية الطريق في ظل استعادة طالبان السلطة وبالنظر أيضاً إلى بعض التغييرات التي طرأت على معادلات المنطقة والعالم، أو على الأقل واجه طريقاً مسدوداً حالياً.

وفي هذا الصدد، زعم فريق تحليل الأمم المتحدة في تقريره أنه منذ استعادة طالبان السيطرة على أفغانستان مرة أخرى، ركزت القاعدة مرة أخرى على كشمير، وأصبح فرع المجموعة في الهند تابعاً للنواة المركزية المتمركزة في أفغانستان. رابعاً، إن الاعتماد الفكري لطالبان وأنصارها على المدارس الإسلامية الديوبندية في الهند والخلفية التاريخية لعلاقات طالبان مع المقاتلين الكشميريين خلال فترة حكمهم الأولى على أفغانستان، هي مسألة أخرى يمكن أن تبرز مخاوف الهند الأمنية. إن عدم رضا المسلمين الهنود عن سياسات حكومة "ناريندرا مودي" وإجراءات نيودلهي بالغاء

عودة طالبان مرة أخرى إلى حكم أفغانستان آثار المخاوف الأمنية الهندية وذكرها بمخاطر العقدين الماضيين

هذه المجموعات ونشاطها على الأراضي الأفغانية إلى إضعاف موقف الهند أمام خصمها التقليدي باكستان. شكلت عودة طالبان إلى السلطة وإقامة النظام الجمهوري في أفغانستان لمدة عقدين توقف النظرة الأمنية تجاه أفغانستان. لكن عودة طالبان مرة أخرى إلى حكم أفغانستان كانت بمثابة عودة نظرة أمنية للهند وتذكير بذكريات ومخاطر العقدين الماضيين. في الواقع، يمكن لهذا العودة غير المتوقعة أن تؤثر على المجالات الأمنية الهندية من عدة نواحي:

أولاً، من خلال تعزيز موقف الخصم التقليدي للهند أي باكستان مرة أخرى وعودة النظر إلى أفغانستان باعتبارها العمق الاستراتيجي لإسلام آباد في مواجهة نيودلهي. ثانياً، ستكون الأعباء النفسية التي يمكن أن تخلقها هذه الانتصارات على الجماعات الإسلامية الإقليمية وخاصة بين الإسلاميين الكشميريين، نقطة يجب مراعاتها. يمكن تبرير تهنته سيد "صلاح الدين" أحد قادة المقاومة الكشميريين لطالبان وتعبيره عن أمه في مساعدة طالبان للمقاتلين الكشميريين، تماماً في هذا السياق. أما النقطة الثالثة فتتعلق باحتمال تصاعد نشاط القاعدة مرة أخرى في كشمير. منذ سيطرة طالبان مرة أخرى على أفغانستان، أفادت مراجع عديدة بتصاعد نشاط القاعدة في تلك الدولة. إن حضور واغتيال أيمن الظواهري في كابول أظهر أن هذه الاعداءات لم تكن خالية من أساس.

وفي هذا الصدد، زعم فريق تحليل الأمم المتحدة في تقريره أنه منذ استعادة طالبان السيطرة على أفغانستان مرة أخرى، ركزت القاعدة مرة أخرى على كشمير، وأصبح فرع المجموعة في الهند تابعاً للنواة المركزية المتمركزة في أفغانستان. رابعاً، إن الاعتماد الفكري لطالبان وأنصارها على المدارس الإسلامية الديوبندية في الهند والخلفية التاريخية لعلاقات طالبان مع المقاتلين الكشميريين خلال فترة حكمهم الأولى على أفغانستان، هي مسألة أخرى يمكن أن تبرز مخاوف الهند الأمنية. إن عدم رضا المسلمين الهنود عن سياسات حكومة "ناريندرا مودي" وإجراءات نيودلهي بالغاء

أخبار قصيرة



كابل: كرسي أفغانستان في الأمم المتحدة يستخدم ضدها

قال "سهيل شاهين" رئيس المكتب السياسي لطالبان في قطر إن الأمم المتحدة لم تحافظ على حيادها في منح كرسي أفغانستان للحكومة الجديدة في كابل. وأضاف في مقابلة تلفزيونية: في الوضع الراهن يُستخدم كرسي أفغانستان في الأمم المتحدة ضد الحكومة الحالية في كابل. وأشار شاهين إلى عدم تسليم كرسي أفغانستان لطالبان قائلاً: نتحدث الأمم المتحدة دائماً عن سيادة القانون والالتزام به وكذلك حقوق الإنسان وتدعي الحياد، لكنها لم تكن محايدة في هذه القضية. وأكد رئيس المكتب السياسي لطالبان في قطر أنه لا يعترف المجتمع الدولي بالحكومة الحالية في أفغانستان يجب أولاً مراعاة المطالب المشروعة للشعب الأفغاني. وأضاف: إن الاجتماعات التي عقدت حول أفغانستان خلال العامين الماضيين من دون حضور ممثل الحكومة الحالية في كابل، لم تحقق أي نتيجة للأفغان ولن تحققها في المستقبل.



باكستان.. الحكم على ضابطين في الجيش بتهمة إثارة الفتنة

حكم على ضابطين برتبة مقدم ونقيب في الجيش الباكستاني بالسجن لمدة ١٤ عاماً بتهمة القيام بأعمال ضد الأمن القومي وخرق القانون العسكري. وكان هذان الضابطان قد أتهما بنشر أخبار مفبركة معادية لقادة الجيش ومحاوله إثارة الفتنة والفوضى داخل الجيش. وفي وقت سابق، أدين جنرال وضابطان آخران في الجيش بالتورط في الاضطرابات الشعبية الأخيرة وطردوا من الجيش. ويعتزم الجيش الباكستاني محاكمة أكثر من مائة متظاهر بتهم القيام بأعمال ضد الأمن القومي والخيانة أمام محكمة عسكرية.



تركيا.. تضخم في أسعار المواد الغذائية أكثر من الضعف

آخر الإحصائيات الاقتصادية التركية تشير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٠٥٪ عن العام الماضي. بينما تم السيطرة على التضخم في قطاع السلع المعمرة مثل الإسكان والسيارات وحتى الملابس في تركيا، ما زالت المواد الغذائية تشهد ارتفاعاً مطرداً في الأسعار. وعلى هذا الأساس، ستدخل تركيا عام ٢٠٢٣ وهي تواجه معدلات تضخم ثلاثية الأرقام في المواد الغذائية. يتصدر قطاع البروتينات وخاصة الأسماك الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في تركيا، بزيادة بلغت ١٥٠٪.